



مصطلح "ترك الناس حديثه" عند الإمام أحمد (دراسة حديثة نقدية)

د. عبد الرحمن مشاري الحمود
أستاذ مساعد الحديث النبوي وعلومه، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: amalhmod@ju.edu.sa

المخلص

إنَّ مجالَ علمِ الحديثِ الشريفِ يَشتمَلُ على العديدِ من الأساليبِ والمناهجِ التي تُستخدمُ في تقييمِ حالةِ الراويِ ودراسةِ المروياتِ، ومنَ بينِ هؤلاءِ الأئمةِ الذينَ صاروا المراجعَ في هذا المجالِ الشريفِ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ، أحدُ واضعيِ أسسِ علمِ الحديثِ الشريفِ في تراثنا العلميِّ والثقافيِّ، ومنَ بينِ الأقوالِ الشهيرةِ التي وردتِ عن الإمامِ أحمدٍ، عبارة: "ترك الناس حديثه"، فهي خبرٌ وتقييمٌ لحالةِ الراويِ، وهي واحدةٌ منَ المقولاتِ التي أثارتِ اهتمامَ العلماءِ والمحققينَ في علمِ الحديثِ، وعلى الرغمِ منَ أن هذه العبارة قد تبدو بسيطةً، إلا أنها تحملُ في طياتها معانيَ عميقةً، وتشكّلُ منهجًا فريدًا لتقييمِ الرواةِ والمروياتِ، وتنصُّ هذه العبارة على أن الإمامَ أحمدَ بنَ حنبلٍ كان يستخدمُ هذا القولَ كنموذجٍ للرواةِ الذينَ يملكونَ حديثًا يعتبره الناسُ غيرَ معروفٍ، أو غيرِ مشهورٍ، وبناءً على ذلك، كان يتجنَّبُ الاعتمادَ على هؤلاءِ الرواةِ في تدوينِ الأحاديثِ الصحيحةِ ونقلها. ومن هنا جاء هذا البحثُ عن منهجِ الإمامِ أحمدٍ عمومًا في الجرحِ والتعديلِ، وخصوصًا في دراسةِ مصطلحِ "ترك الناس حديثه"، لبيانِ ما المرادُ بالترك؟ وما مفهومه؟ وما مقتضاه؟ مع دراسةٍ عمليةٍ لجملةٍ من الرواةِ أصحابِ التراجمِ ممن قال فيهم الإمامُ أحمدُ هذا المصطلحُ؛ ليتبينَ مدى تأثيرِ هذا المصطلحِ في الحكمِ على الرواةِ.

الكلمات المفتاحية: ترك الناس حديثه، تركه الناس، تركوه، متروك الحديث، أحمد.



The Term “People Abandoned his Speech” According to Imam Ahmad (A critical modern study)

Prof. Dr. Abdul Rahman Mishari Al-Hamoud
Professor of Hadith, Al-Jouf University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: amalmoud@ju.edu.sa

ABSTRACT

The field of Hadith science includes many methods and approaches that are used in evaluating the condition of the narrator and studying narrations. Among these imams who have become authorities in this noble field is Imam Ahmad bin Hanbal, as one of the founders of the foundations of the science of Noble Hadith in our scientific and cultural heritage. The famous sayings that were mentioned by Imam Ahmad, the phrase: “People abandoned his hadith” are news and an assessment of the state of the narrator, and it is one of the sayings that aroused the interest of scholars and investigators in the science of hadith.

Although this phrase may seem simple, it carries within it deep meanings and constitutes a unique approach to evaluating narrators and narrations. This phrase states that Imam Ahmad ibn Hanbal used this saying as a model for narrators who possess hadith that people consider unknown or unrelated. He is famous, and accordingly, he avoided relying on these narrators in recording and transmitting authentic hadiths.

Hence this economical research into Imam Ahmad’s approach in general regarding criticism and modification, and especially in studying the term “people abandoning his hadith.” What is meant by abandonment? What is its meaning? What is its requirement? With a practical study of a group of biographers among whom Imam Ahmad used this term; To clarify the extent of the influence of this term in judging narrators.

Keywords: People left his hadith, people left him, they left him, his hadith is abandoned.



مقدمة

لا يخفى على طلبة العلم أهمية فهم مصطلحات أهل كل فن، وأن ذلك من أعظم الوسائل لفهم العلوم؛ ولذلك نجد أهل العلم وضعوا لكل فن مجلدات في شرح مصطلحاته؛ حتى يسهل على كل وارد أن ينهل منه بسهولة ويسر، ومن ذلك نشأ مصطلح علم الحديث الذي يعد من أهم العلوم التي بها يتميز الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود.

وفي هذا البحث سنتعرض بالدراسة لمصطلح: "ترك الناس حديثه"، لبيان المراد عند أهل العلم به عمومًا، وما مراد الإمام أحمد منه خصوصًا، وهل هو موجب لترك مرويات الراوي أم لا، إلى غير ذلك من النكت والفوائد المحيطة بهذا البحث، مع دراسة تراجم بعض الرواة الذين قيل فيهم هذا المصطلح؛ لتتكون فكرة نظرية وعملية عن هذا المصطلح؛ والله ولي التوفيق.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع من خلال النقاط التالية:

- إن دراسة مصطلح: "ترك الناس حديثه" أمر ضروري؛ لأنه من المصطلحات ذات الأهمية التي تكشف لنا منهج المحدثين في الجرح والتعديل؛ لأن هذا المصطلح من المصطلحات المحتملة؛ حيث لا يظهر بصفة مباشرة رأي قائلها.
- بيان حال الحكم على الراوي بأنه متروك الحديث، وهل يستأنس بترك الناس له فيتركه الإمام أحمد؟ أم أنه يحكي قول الأئمة فيه، مع توقفه في الحكم عليه؛ إلى غير ذلك من الاحتمالات.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلي ما يلي :

- فهم مصطلح: "ترك الناس حديثه" عمومًا، وعند الإمام أحمد خصوصًا.
- بيان منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل عمومًا، وفي هذه اللفظة على وجه الخصوص.
- الدراسة الحديثية لتراجم الرواة الذين قال فيهم الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه".
- بيان قواعد أهل الحديث وضوابطهم في فهم هذه المصطلحات.

مشكلة البحث:

يتعرض هذا البحث لفهم مصطلح: "ترك الناس حديثه" على وفق قواعد وضوابط أهل العلم بالحديث، ومفهومه، ومقتضاه، ومدى تأثيره في الحكم على الراوي، كذلك يوضح بيان مدى اختلاف المقصود من هذه اللفظة عند الإمام أحمد، دون غيره من أئمة الحديث.

حدود البحث:

حدود هذا البحث تدور حول مصطلح: "ترك الناس حديثه" عند المحدثين عمومًا، وعند الإمام أحمد خصوصًا، مع تطبيق منهجه على كل الرواة لديه؛ لكي يتحقق مقصود البحث بين النظرية، والتطبيق المؤكد لهذا التنظير.



أسئلة البحث:

- 1- ما معنى قول الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه".
- 2- ما معنى الترك، وما مقتضاه.
- 3- ما منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل عمومًا.
- 4- ما هي موجبات مصطلح: "ترك الناس حديثه".
- 5- ما حكم الراوي الذي قيل فيه: "ترك الناس حديثه".
- 6- ما هي قواعد وضوابط أهل الحديث في مصطلح: "ترك الناس حديثه".

الدراسات السابقة:

بعد البحث في الدراسات السابقة على الشبكة العنكبوتية، وبعد مطالعة محركات البحث، لم أوف - في حدود علمي - على من أفرد هذا البحث في دراسة مستقلة.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال الخطوات التالية:

- تتبع أقوال أهل العلم عمومًا والإمام أحمد خصوصًا في مصطلح: "ترك الناس حديثه".
- تحليل الأقوال من خلال منظور أهل الحديث، وإظهار المعنى الحقيقي له.
- بيان المقصود من ورود هذه اللفظة عند الإمام أحمد.
- التوثيق المنهجي للأقوال الواردة داخل الدراسة.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

مقدمة: وتتضمن: أهمية البحث، وحدوده، وأسباب اختياره، وأهدافه، وأسئلته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث. التمهيد: وفيه: توطئة عن موضوع البحث. ونبذة مختصرة عن سيرة الإمام أحمد. المبحث الأول: وفيه: معنى الترك في اللغة، ومفهومه عند المحدثين. وفيه مطلبان: المطلب الأول: معنى الترك لغةً واصطلاحًا. المطلب الثاني: مفهوم الترك عند المحدثين. المبحث الثاني: منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل عمومًا، وفي مصطلح: "ترك الناس حديثه" خصوصًا. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل عمومًا.

المطلب الثاني: منهج الإمام أحمد في مصطلح: "ترك الناس حديثه".

المبحث الثالث: الرواة الذين قال فيهم الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه"، ويشتمل على الرواة الآتية أسماؤهم:



- 1- بشر بن نمير.
- 2- سهل بن سليمان.
- 3- عبد الله بن سلمة.
- 4- عبيد الله بن أبي حميد.
- 5- عبيدة بن معتب.
- 6- قيس بن الربيع.
- 7- السري بن إسماعيل.
- 8- المسيب بن شريك.
- 9- محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العزّمي.

خاتمة: وفيها أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات المقترحة.

ملهتد

نبذة مختصرة عن سيرة الإمام أحمد.

توطئة:

يعدّ الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- أحد أئمة العلماء والفقهاء والمحدثين في التاريخ الإسلامي، وقد كان مبرزاً وبشكل كبيرٍ وواسع في تطوير علم الحديث، وتأسيس منهجٍ علميٍّ دقيقٍ لتقييم صحة الأحاديث ورواها، ومن المصطلحات التي استخدمها الإمام أحمد بن حنبل في علم الحديث، والخاص بتجريح الرواة وتعديلهم، يأتي مصطلح: "ترك الناس حديثه" الذي يعتبر من المصطلحات المهمة والمعروفة في هذا المجال، والتي وردت في كتب الجرح والتعديل. وفي هذا البحث سنقف على مفهوم عبارة: ترك الناس حديثه بما يظهر مقصودها، ومقصود الإمام أحمد في إيرادها على الراوي، كما سنناقش أهمية هذا المفهوم في تحقيق الدقة والتوثيق لأحوال الرواة في علم الحديث، وكيف يتم تطبيقه على تقييم صحة الرواة والأحاديث، وهذا فضلاً عن دراسة الأدلة والمصادر التي يستند إليها الإمام أحمد في استخدام هذا المصطلح، وسنستعرض أمثلة عملية لتطبيقه في الحكم على جرح الرواة من خلال الدراسة التطبيقية على الرواة عند الإمام أحمد.

لذا فإن هذا البحث يهتم بفهم مصطلح: "ترك الناس حديثه" في علم الحديث الشريف عند الإمام أحمد بن حنبل، ودراسة أهميته وتطبيقاته، مما سيساهم في إثراء المعرفة حول منهج الإمام أحمد، وتحقيق الدقة في تقييم الأحاديث والرواة. ولا يخفى على طلبة العلم أهمية فهم مصطلحات أهل كل فن، وأن ذلك من أعظم الوسائل لفهم العلوم؛ ولذلك نجد أن أهل العلم والنقاد قد وضعوا لكل فن مصطلحاته؛ حتى يسهل على كل وارد أن ينهل منه بسهولة ويسر، ومن ذلك مصطلح علم الحديث الذي يعدّ من أهم العلوم التي بها يتميز الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود.



وفي هذا البحث سنتعرض بالدراسة لمصطلح: "ترك الناس حديثه"؛ لبيان ما مراد أهل العلم به عمومًا؟ وما مراد الإمام أحمد منه خصوصًا؟ وهل هو موجب لترك مرويات الراوي أم لا؟ إلى غير ذلك من النكت والفوائد المحيطة بهذا البحث. مع تعرّض الدراسة لتراجم بعض الرواة الذين قيل فيهم هذا المصطلح؛ لتتكون فكرة نظرية وعملية لدى الباحثين عن هذا المصطلح؛ والله ولي التوفيق.

نبذة مختصرة عن سيرة الإمام أحمد بن حنبل (1)

لا أظن أن الإمام أحمد يحتاج إلى تعريف، وكفاه تعريفًا أنه نال إمامة أهل السنة والجماعة في الدين، إلا أن الأعراف العلمية تقضي -عادةً- بما ليس ملزمًا، فتجعل من ضرورات كمال البحث العلمي أن يُتحدث عن صاحب الدراسة، وموضوعها بترجمة تُقدم بين يديه. وهو الإمام المبيجل أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صععب بن علي بن بكر بن وائل الدهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام. هكذا ساق نسبه ولده عبد الله، واعتمده أبو بكر الخطيب في تاريخه وغيره⁽²⁾. ولد -رحمه الله تعالى- سنة أربع وستين ومائة، وتوفي والده، فكفلته أمه، وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله من العمر سبعٌ وسبعون عامًا رحمه الله تعالى. أمّا عن حياته، فالإمام أحمد -دون إطالة- من هؤلاء الرجال الذين تقرأ صفحات حياتهم، فيبهرك هذا الجهاد الذي عاناه منذ طفولته، وهذا الجد الذي أخذ به نفسه طيلة حياته، وهذا الورع الذي سيطر على كل خطوة من خطوات أنفاسه، وهذا الحياء الذي لَوَّنَ علاقاته بمن حوله، وهذا العلم الذي وهبه الله تعالى له، وهذا الفقه في الدين الذي لم يُتَّح إلا لعدد محدود من الرجال عبر القرون⁽³⁾.

(1) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى، لابن سعد، (354/7، 355)، التاريخ الكبير، للبخاري، (5/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (292/1 - 313، 68/2، 70)، حلية الأولياء، لأبي نعيم، (161/9، 233)، تاريخ بغداد، للخطيب، (90/6)، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، (4/1، 20)، تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، (110/1، 112)، وفيات الأعيان، لابن خلكان، (63/1، 65)، تهذيب الكمال، للمزي، (437/1)، تذكرة الحفاظ، للذهبي، (431/2)، العبر، للذهبي، (435/1)، الوافي بالوفيات، للصفدي، (363/6، 369)، مرآة الجنان، لليافعي، (132/2)، طبقات الشافعية، للسبكي، (27/2)، غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، (112/1)، طبقات الحفاظ، للسيوطي، (ص186). ويمكن الرجوع إلى ما ألفت خصيصا له: كمناب الإمام أحمد لابن الجوزي، والجواهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي بكر السعدي، ومحنة الإمام أحمد بن حنبل لتقي الدين المقدسي.

(2) كذا قال الذهبي في سير أعلام النبلاء، (177/11).

(3) أعلام التراث الإسلامي، د. عبد الفتاح محمد الحلوة، (ص19).



وقد جلس الإمام أحمد للتدريس، وهو في سن الأربعين من عمره، وتلقى عنه الناس فقهه الذي تميز بتحريره الشديد لحديث رسول الله ﷺ، وصارت الفتيا إليه، ولم يدون فقهه وفتاويه بيده، وإنما أخذها عنه تلامذته ونشروها من بعده. وقد امتحن - رضي الله عنه - في عهد المأمون والمعتصم العباسيين منحةً شديدةً في مسألة القول بخلق القرآن، وسُجن وتيد بالأصفاد وعُذّب وضُرب، ولكنَّ الله ثبته على الحق، وأجرى على لسانه من الحكيم الخالدة والحجج والبراهين ما استحقَّ به إمامة أهل السنة جميعًا، وما زال على موقفه ذلك ونذير الموت يأتيه حينًا بعد حين، وهو صابرٌ محتسبٌ حتى نصره الله نصرًا مؤزرًا على رعوس الأَشهاد، ولم يجد المعتصم بدًّا من تخلية سبيله.

وجلس الإمام أحمد في بيته يسمع منه أولاده وأقرباؤه وخاصته وجيرانه، ثم مرض بالحمى، ووافته المنية سنة إحدى وأربعين ومائة، فبكاه الناس جميعًا، وترحموا عليه - رضي الله عنه ⁽¹⁾، وأثنوا عليه الثناء الجميل.

وهذه جملة من الأقوال التي شهد له بها المسلمون من أهل العلم في حياته وبعد مماته:

قال المروزي: رأيتُ أبا عبد الله - إذا كان في البيت - عامة جلوسه متربعا خاشعا، لم يتبين منه شدة خشوع، وكنت أدخل، والجزء في يده يقرأ ⁽²⁾.

وقال إبراهيم الحربي: رأيتُ أبا عبد الله، كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين. وعن رجل قال: ما رأيتُ أحدًا أعلم بفقه الحديث ومعانيه من أحمد، وقال أحمد بن سلمة: سمعت ابن راهويه،

يقول: كنت أجالس أحمد وابن معين، وتنتاكر فأقول: ما فقهه؟ ما تفسيره؟ فيسكتون، إلا أحمد ⁽³⁾، وكان يجي بن آدم يقول: أحمد بن حنبل إمامنا ⁽⁴⁾.

وقال سليمان بن حرب لرجل: سل أحمد بن حنبل ما يقول في مسألة كذا؟ فإنه عندنا إمام ⁽⁵⁾، هكذا هو إمام عند الجميع، - رحمه الله تعالى -.

المبحث الأول

معنى الترك في اللغة، ومفهومه عند المحدثين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تعريف الترك لغة

(1) أعلام التراث الإسلامي، د. عبد الفتاح محمد الحلوة، (ص24).

(2) سير أعلام النبلاء، (11/185).

(3) المصدر السابق، (11/188).

(4) المصدر السابق، (11/189).

(5) المصدر السابق، (11/190).



الترك في اللغة: ودعك الشيء، يقال: تركه تركًا، وتركث الشيء تركًا: خليته⁽¹⁾. وتركته الميت: ما يتركه من تراثه، قال الراغب الأصفهاني: ترك الشيء: رفضه قصدًا واختيارًا، أو قهْرًا واضطرارًا⁽²⁾، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَنَا بَعْضُهُمْ مَبِئذٍ يَمْشِي فِي بَعْضٍ﴾⁽³⁾. ومن الثاني قوله - عز وجل -: ﴿كَمْ تَرَكَوا مِنْ جَنَاتٍ وَعَيْبُونَ﴾⁽⁴⁾. والتركيب من النساء: التي تُترك فلا يتزوجها أحدٌ، والتركيب أيضًا: روضة يغفلها الناس فلا يرعوها. يقال: تاركته البيع متاركة؛ أي: تركت البيع منه، وترك البيع مني.

فالترك في اللغة يدور حول معانٍ عدة، وقد تنفاوت هذه المعاني، وتختلف باختلاف السياقات والاستخدامات، ويمكن بيان المعاني التي تخص الدراسة على النحو التالي:

- 1 - التخلّي: حيث يشير ترك إلى التخلي عن شيء ما، أو تركه خلفك، وقد يكون ذلك بمعنى التخلي عن حق أو ملكية، أو التخلي عن مهمة أو واجب.
 - 2 - الإقصاء أو الاستغناء: إذ يمكن أن يعني ترك عدم الاستعانة بشيء، أو عدم الاعتماد عليه، كما قد يتم استخدامه للدلالة على الإقصاء أو الاستغناء عن شخص أو شيء ما.
 - 3 - الامتناع: فيشير الترك أيضًا إلى الامتناع عن فعل شيء معين، ويستخدم للإشارة إلى عدم المشاركة في شيء ما، أو عدم القيام بفعل معين.
- والترك في اصطلاح أكثر الأصوليين والفقهاء: كف النفس عن الإيقاع، فهو فعل نفسي، وقيل: إنه ليس بفعل⁽⁵⁾. فكل هذه المعاني تفيد بأن الترك من معانيه: الإهمال والتخلي والإقصاء عن شيء معين، والذي هو راوٍ من الرواة في بحثنا.

المطلب الثاني

مفهوم الترك عند المحدثين

وأما الترك في اصطلاح المحدثين: فهو رتبة من مراتب الجرح يستخدمها المحدثون للتعبير عن شدة طعنهم في الراوي، إما لكذبه، أو لفحش خطئه، أو لكثرة اختلاطه ونسيانه، أو لغير ذلك من أسباب الترك المشهورة⁽⁶⁾.

(1) لسان العرب، لابن منظور، مادة (ت ر ك).

(2) المفردات في غريب القرآن، ص166.

(3) سورة الكهف، الآية: 99.

(4) سورة الدخان، الآية: 25.

(5) ينظر: شرح مختصر الروضة، الطوفي، (1/243).

(6) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (37/2)، والكفاية في علم الرواية، للخطيب، (ص23)، ونجبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،

الأثر، لابن حجر، (ص58)، وتدريب الراوي، للسيوطي، (1/404).



ويكون ذلك كما في اصطلاح المحدثين: في الراوي الذي يُتَّهم بالكذب في الحديث، أو مَنْ ظهر فسقه بالفعل أو بالقول، أو فحش غلطه، وكثرت غفلته؛ حتى غلب ذلك على صوابه⁽¹⁾.

فقد سئل شعبة بن الحجاج: متى يُترك حديث الرجل؟ فقال: إذا حدّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا كثرت الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فارووا عنه⁽²⁾.

فالأصل في الترك عند المحدثين أنه من ألفاظ الجرح، على ما سبق من المعنى اللغوي، وكما أيّده جواب شعبة السابق، إلا أن هناك بعض الأمثلة التي تُقرر أنها قد تكون أحياناً عند بعضهم ليست كذلك، ومن ذلك:

1- ما قاله علي بن المديني: كان عطاء بن أبي رباح بأخيرة قد تركه ابن جريج، وقيس بن سعد⁽³⁾. قال الذهبي شارحاً مراده: «لم يعن عليُّ الترك العربي، ولكنه كبر وضعفت حواسه، وكانا قد تكفيا منه، وتفقهها، وأكثرها عنه، فبطلاً، فهذا مراده بقوله: تركاه»⁽⁴⁾.

وقال في موضع آخر: «لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنيّ أنهما بطلاً الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي»⁽⁵⁾.
2- ما قال ابن أبي حاتم: «محمد بن إسماعيل البخاري... سمع منه أبي، وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري: أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق»⁽⁶⁾.

قال الذهبي معقباً: «ولا عبرة بترك أبي زرعة وأبي حاتم له من أجل اللفظ؛ لأنه مجتهد في المسألة، بل ومصيب»⁽⁷⁾.
وقال في موضع آخر: «إن تركا حديثه، أو لم يتركاه؛ البخاري ثقة مأمون، محتج به في العالم»⁽⁸⁾.

3- ما قاله ابن المديني: «ولم يرو يحيى -أي ترك الرواية- عن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش، ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عن المبارك بن فضالة»⁽⁹⁾.

فقال الترمذي معقباً: «وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه أهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم، ودُكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان إذا رأى الرجل يُحدّث عن حفظه مرةً

(1) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (72/1).

(2) الضعفاء، للعقيلي، (13/1)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (32/2).

(3) انظر: تهذيب الكمال، (83/30)، وميزان الاعتدال، (70/3).

(4) سير أعلام النبلاء، (87/5).

(5) ميزان الاعتدال، (70/3).

(6) الجرح والتعديل (191/7 - رقم 1086).

(7) المغني في الضعفاء، (557/2).

(8) سير أعلام النبلاء، (463/12).

(9) شرح علل الترمذي، (237/6).



هكذا ومرةً هكذا، لا يثبت على رواية واحدة؛ تركه، وقد حَدَّثَ عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة»⁽¹⁾.

4- ما قاله أحمد بن حنبل في عبد الله بن سلمة الأفتس: «تركنا حديثه، وتركه الناس»⁽²⁾.

قال الشيخ عبد الله الجديع: «فالرجل لم يُترك في التحقيق من أجل كذب، إلا ما يوحيه بعض قول يحيى فيه، وهو قابل للتأويل أيضاً، إنما الأمر كما قال أحمد: كان خبيث اللسان»⁽³⁾. وقال أبو زرعة الرازي: صدوق، ولكنه كان يتكلم في عبد الواحد بن زياد ويحیی القطان⁽⁴⁾، وقال أيضاً: «إنما قيل فيه من أجل لسانه»⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

5- ما قاله الدارقطني في عمر بن إبراهيم العبدی: لين يُترك. وقد وثقه أحمد، وابن معين، وابن حبان، وغيرهما، ولكن أنكروا عليه تفزده عن قتادة بـمناكير، قال ابن عدی: «يروى عن قتادة أشياء لا يوافق عليها، وحديثه - خاصة عن قتادة - مضطرب»⁽⁷⁾.

والحاصل: أن مفهوم الترك يختلف باختلاف القرائن وأسبابه، والغالب أن الراوي الذي يترك حديثه هو الراوي الذي أجمع الناس على تركه، وعمد الأخذ بحديثه، قال أحمد بن صالح: «لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه؛ قد يقال: فلان ضعيف، فأما أن يقال: فلان متروك، فلا، إلا أن يُجمع الجميع على ترك حديثه»⁽⁸⁾. فالعبرة بالترك هي إجماع المحدثين على تركه، وإلا لو كان لسبب مما ذُكر، فلا يعتد به، على نحو ما عبّر عنه المحدثون، كما سبق بيانه.

(1) المرجع السابق، 237/6.

(2) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، (4545).

(3) المرجع السابق، (4546).

(4) ينظر: الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح، (2/143).

(5) الضعفاء، لأبي زرعة الرازي، (2/487).

(6) تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع، (1/634).

(7) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال، (21/271).

(8) تاريخ دمشق، (58/50).



المبحث الثاني

منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل عمومًا، ومصطلح: «ترك الناس حديثه» خصوصًا.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل عمومًا

مما اشتهر بأن منهج الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى-، في الجرح والتعديل هو منهج معتدل يعتمد على الاعتدال والحذر في تقدير الرواة والأحاديث، وقد كان له منهجه الخاص في تقييم صحة وضعف الرواة وتحقيق صحة الأحاديث. ويستند منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل إلى عدة مبادئ أساسية، منها:

أولاً: الاعتماد على العدل والثقة.

يعتبر الإمام أحمد العدل والثقة من أهم المعايير في تقييم الرواة؛ فإذا كان الرواة عادلين وثقات، ولم يثبت عليهم أية تهمة تنقص من موثوقيتهم، فإنه يقبل أحاديثهم بثقة، ويراعونها في فهم الشرع، نقل ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء⁽¹⁾.

ثانياً: التوسط في التقدير.

يحاول الإمام أحمد أن يكون متوازنًا في تقدير الرواة، دون تساهل، ولا تشدد، فهو يأخذ بعين الاعتبار الرواة المعروفين بالدقة والضبط في النقل، وفي الوقت نفسه يراعي التحفظ تجاه الروايات المشكوك في موثوقيتها، وإن كانت عن ثقة. ومن ذلك: التصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر؛ وذلك لعدم ورود الحديث من طرق أخرى، سندًا وممتنًا، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الولاء وهبته؛ حيث قال: لم يتابع عبد الله بن دينار عليه، وإن الصحيح ما روى نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»⁽²⁾.

ثالثاً: الانتباه للمعايير العلمية.

يعتمد الإمام أحمد على المعايير العلمية المعترف بها عند أهل الصناعة الحديثية في تقدير صحة الأحاديث والمرويات، فيأخذ في الاعتبار السند والمتن، والعدالة، والثقة، وغيرها من المعايير المستخدمة في التحليل الحديثي؛ إذ إنه من خلال استقراء الدارسين، والتتبع لكتب الإمام أحمد أنه -رحمه الله- قد يأخذ -مثلاً- بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وإن كان في الباب حديث صحيح يأخذ به أيضاً، ويكون له في ذلك روايتان⁽³⁾.

رابعاً: توخي الحذر وعدم الجزم:

(1) شرح علل الترمذي، (408/1 - 409).

(2) الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث، إبراهيم النحاس، (22/14).

(3) الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث، إبراهيم النحاس، (13/14).



يتحلَّى الإمام أحمد بحذر شديد في تقدير الرواة والأحاديث، وقد يعتبر حديثًا مشكوكًا فيه حتى يثبت من صحته أو ضعفه؛ بناءً على الدلائل المتاحة له؛ ففي حديث لابن عمر - رضي الله عنهما -: «من اشترى ثوبًا وفيه درهم حرام لم يقبل له صلاة»، قال الإمام أحمد: ليس بشيء، ليس له إسناد، وقال مرة: لا أعرف يزيد بن عبد الله، ولا هاشمًا الأوقص⁽¹⁾.

وهذه نبذة يسيرة عن منهج الإمام أحمد على سبيل العموم، وإلا فقد ألفت في هذا المؤلفات الكبار، إلا أنني أوجزت الحديث في منهج هذا الإمام في الجرح والتعديل، ذلك المنهج الذي يعدّ منهجًا فريدًا ومتميزًا في علم الحديث الشريف؛ فقد قدّم الإمام أحمد مساهمةً هامةً وعظيمةً في تطوير هذا العلم، وساهم في بناء أسسٍ علميةٍ قويةٍ لتقييم صحة الرواة والأحاديث.

ومن دلائل منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل:

أولاً: أنه منهج - كما رأينا - يستند إلى الموثوقية والدقة؛ حيث يعتمد على دراسة وتقييم شخصية الرواة ونقدتهم، وتحليل أسانيدهم، وبالتالي فهو يولي اهتمامًا كبيرًا لترجمة الرواة، ومعرفة أخبارهم وأخلاقهم، ويعتبر تداول الحديث بين الناس وانتشاره عاملاً مهمًا في تحقيق الدقة والثبات.

ثانيًا: كما أنه منهج يتطلّب دراسةً دقيقةً وعميقةً للرواة والأحاديث، ويتطلّب تحليلًا دقيقًا للأسانيد والروايات؛ إذ يعمل الإمام أحمد على جمع المعلومات والأدلة المتاحة واستنتاج النتائج؛ بناءً على منهجه العلمي المنضبط في الجرح والتعديل.

ثالثًا: وهو كذلك منهجٌ يشكّل مرجعًا مهمًا للباحثين والعلماء في علم الحديث والرجال، بتوفير الأسس العلمية لتقييم ودراسة الرواة والأحاديث، ويساهم في رفع مستوى الدقة والموثوقية في هذا العلم النبيل.

وقد أوجزت الحديث فيه؛ لأن المقصود هو تحليل منهجه في مصطلح: "ترك الناس حديثه"، وهو ما سنتناوله في المطلب التالي بإذن الله تعالى.

المطلب الثاني

منهج الإمام أحمد في مصطلح: «ترك الناس حديثه» خصوصًا

يشير هذا البحث إلى أن الإمام أحمد - رحمه الله - لم يستخدم هذا المصطلح إلا في موضعه من خلال بيان من يستحق أن يُطلق عليه أو يجرح به من يراه من الرواة؛ مفتقدًا لمجموع الصفات التي يجب أن يتحلَّى بها الراوي، فهو يطلق هذا المصطلح في الأحوال التي رُمي فيه الراوي بما يخالف الأخلاق الحميدة، وحوارم المروءة والدين المستقيم، أو المخالفة للعدالة والضبط، مما سنشير إلى بعض منه، فيما يلي:

(1) مسند الإمام أحمد بن حنبل، (1/ 71، رقم: 14).



1 - إذا عُرف الراوي بالمناكير:

فهذا محمد بن عبد الله العزمي، قال عنه الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه"، وقال الحاكم: متروك الحديث بلا خلاف بين أئمة النقل فيه، وقد أفصح الساجي عن سبب ذلك فقال: أجمع أهل النقل على ترك حديثه، وعنده مناكير⁽¹⁾. فالسبب هنا أنه عُرف بالمناكير.

وهذا إبراهيم بن أبي يحيى، قال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: إبراهيم بن أبي يحيى لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكراً، ليس لها أصل، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه⁽²⁾. وهنا نرى أن الجامع بين هذين الراويين هو رواية المناكير؛ ومن هنا قال الإمام أحمد في كلٍ منهما: "ترك الناس حديثه"، مما يؤكد على اطراد منهجيته في هذا المصطلح، وغير ذلك من الأمثلة.

2- إذا اشتهر الراوي بالكذب.

ونضرب مثلاً على هذه المنهجية براؤ يُدعى: "بشر بن نمير البصري"، قال فيه الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه". ويبيّن يحيى بن سعيد القطان أنه كان ركناً من أركان الكذب⁽³⁾. الأمر الذي يدل على أن من اتهم بالكذب فقد أطلق عليه الإمام أحمد هذا المصطلح، وهو أمرٌ دائر في أقوال الإمام أحمد لمن عُرف بالكذب. وسيأتي لذلك مزيد من الشواهد، إن شاء الله تعالى.

3- إذا كان الراوي غير ثقة.

أطلق الإمام أحمد بن حنبل على: حزام بن عثمان، هذا المصطلح، فقال: هذا شيخ قد "ترك الناس حديثه"، وقد بيّن يحيى بن معين أنه ليس بثقة⁽⁴⁾. وبتتبع غير الثقة من الرواة وجدت الإمام أحمد . رحمه الله . يطلق عليهم في الأعم الأغلب هذا المصطلح، الأمر الذي يقضي باطراد منهجه في هذا الصدد.

4- إذا اشتهر الراوي بالوضع:

ومثال هذا: القاسم بن عبد الله، قال الإمام أحمد: أفٌّ أفٌّ ليس بشيء، وقال أيضاً: كذاب كان يضع الحديث "ترك الناس حديثه"، فقد أبان الإمام السبب الذي من أجله تركه الناس، وهو هنا بسبب الوضع⁽⁵⁾. وهو منهجٌ مطرد عند الإمام لمن اشتهر بالوضع، كما سيأتي عند ترجمة بشر بن نمير في المبحث التالي إن شاء الله تعالى.

(1) ينظر: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، (488/5).

(2) ينظر: الجرح والتعديل، (126/2).

(3) تحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، (96/1).

(4) ينظر: الضعفاء، للعقيلي، (192/2).

(5) البدر المنير في تحريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، (412/1).



5- من أشهر الراوي بالغلط:

ومن اشتهروا بذلك: الصلت بن دينار الأزدي الهنائي البصري أبو شعيب، قال فيه الإمام أحمد: متروك الحديث "ترك الناس حديثه"، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال عمرو بن علي: كثير الغلط متروك الحديث، كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وقال الجوزجاني: ليس بقوي، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: لين الحديث إلى الضعف ما هو مضطرب الحديث⁽¹⁾.

6- إذا اشتهر الراوي بالتحديث بالأباطيل:

وسأبني نموذج في ترجمة: محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العزّمي، وترجمة سهل بن سليمان الأسود.

7- الرواة الغلاة في مسائل الاعتقاد:

ونموذج هذا النوع ممن ترك الناس حديثه: حرام بن عثمان الأنصاري المدني، وهو متروك، قال مالك ويحيى بن معين: ليس بثقة، وقال أحمد: "ترك الناس حديثه"، وأوضح ابن حبان أنه كان غالبًا في التشيع يقلّب الأسانيد، ويرفع المراسيل، وقال الشافعي وابن معين والجوزجاني: الرواية عن حرام حرام، اه⁽²⁾.

وكذلك ممن ينطبق عليه هذا من الغلاة: شيخ عبد الرزاق، وهو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني، قال يحيى القطان: سألت مالكا عنه: أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه، وقال عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه: "كان قدرًا معتزليًا جهميًا، كل بلاء فيه"، وقال مرة: "لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه"، كان يروي أحاديث منكورة، لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه"، وقال البخاري: "جهمي تركه ابن المبارك والناس"⁽³⁾.

وإبراهيم بن محمد بن عطاء الأسلمي، قال أحمد: كان قدرًا معتزليًا جهميًا "ترك الناس حديثه"، وقال القطان وابن معين: كذاب⁽⁴⁾، وغيرهم كثيرون.

9- من عُرف من الرواة بقلب الأسانيد ورفع المراسيل:

وهو: حرام بن عثمان الذي تقدم، فهو مع غلوه في المعتقد، فهو: منكر الحديث، يقلّب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ونقل ابن الجوزي في ضعفائه، عن الشافعي مثل هذه العبارة فيه أيضًا⁽⁵⁾.

10- رواية الأخباريين الملفقين:

(1) مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، لمحمد بن علي بن آدم بن موسى، (246/3).

(2) الكامل لابن عدي، (2/ 850 - 853)، وميزان الاعتدال، (1/ 468 رقم 1766).

(3) ينظر: الجرح والتعديل (2/ 125 - 127 رقم 390)، والتهذيب، (1/ 158 - 161 رقم 284).

(4) مسند الإمام الشافعي، (1/ 173).

(5) ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملتن، (9/ 250).



وأولهم الواقدي. قال أبو زرعة: "ترك الناس حديثه"، وقال البخاري: متروك الحديث، تركه أحمد وابن نمير وابن المبارك وإسماعيل بن زكريا⁽¹⁾.

فقد روي المناكير عن المجهولين، وله مصنفات كثيرة سارت بها الركبان، وهي في المغازي والسير والطبقات، لكنه لم يكن أميناً، فهو ليس بثقة ومتهم بالكذب، وكان حاطب ليل في تأليفه لكتبه، خلط فيها بين الغث والسمين، والخرز بالدر الثمين، لذا طرحه العلماء ولم يحتجوا به⁽²⁾.

ولذلك قال عنه الإمام أحمد بن حنبل والبخاري: "قد ترك الناس حديثه"⁽³⁾.

المبحث الثالث

الرواة الذين قال فيهم الإمام أحمد: «ترك الناس حديثه»

سأعرض في هذا المبحث لبعض النماذج من هؤلاء الرواة الذين وصمهم الإمام أحمد بهذا المصطلح، وقد اخترت تسعة من هؤلاء؛ لرى أثر انعكاس المنهج الذي استخرجناه في المبحث السابق، ويلاحظ أن هذا التعريف الخاص بالرواة الذين قال فيهم الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه"، لا يشكل تعريفاً عاماً للرواة، بل هو تعريف يرتبط بموضوع بحثنا؛ حيث إنه يعكس اهتمام الإمام أحمد بن حنبل بتحديد المصادر الموثوقة والرواة الموثوقين الذين تمت مراجعة حديثهم ونقلهم، مما يسهم في رفع مستوى الدقة والتوثيق في علم الحديث.

إن هدفنا من هذا المبحث هو فهم أهمية هذه النماذج، وتأثير ذلك على علم الحديث، والتحقق من جدواه، واستخدامه في تحقيق الدقة والموثوقية في دراسة المرويات.

إن استناد البحث إلى هذا النموذج المحدد من الرواة الذين قال فيهم الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه" يساعدنا في تطوير منهجية تحليلية دقيقة، ومنهجية لتقييم الرواة، وتصفية المرويات، ويمكننا أن نستفيد من خبرة الإمام أحمد بن حنبل ونطبقها في تقييم رواة الحديث الذين تركوا حديثهم، وبالتالي نحقق مستوى أعلى من الدقة والثبات في تحري المرويات الحديثية.

(1) أنيس الساري في تحريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصرة الكوفي، (513/1).

(2) مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه، د. خالد كبير علال، (ص29).

(3) ينظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، (51/1).



الراوي الأول: بشر بن نمير القشيري البصري:

أجمع المترجمون على أنه كذاب يضع الحديث، قيل ليحيى القطان: لقيت بشر بن نمير؟ قال: نعم، وتركته، وقال أحمد: "ترك الناس حديثه"، وقال مرة: يحيى بن العلاء كذاب يضع الحديث وبشر أسوأ حالاً منه⁽¹⁾. وقال ابن معين: ليس بثقة⁽²⁾، وقال أبو حاتم: متروك⁽³⁾.

ومن هذا الإجماع يترجح ما أقره الإمام أحمد من ترك حديث بشر، وعدم قبوله، فقد دارت عبارات العلماء عنه في أنه: (ليس بثقة - منكر الحديث - روايته منكورة - متروك الحديث - ضعيف)⁽⁴⁾، ولذلك قال عبيد الله الحلبي: سمعت أبا عبد الله وسأله رجل عن حديث من حديث بشر بن نمير؟ فقال: لا تذكر الكذابين⁽⁵⁾.

الراوي الثاني: سهل بن سليمان الأسود:

قال عنه الإمام أحمد: كان من أصحاب الحديث، أروى الناس عن شعبة، ترك الناس حديثه⁽⁶⁾، قال الفلاس: تُرِكَ حديثه⁽⁷⁾.

وقد فسّر الرواة ذلك بأنه يروي عنه البواطيل⁽⁸⁾، ومن هنا يطرد منهج الإمام كما أشرنا إليه من عدم قبول من يحدث بالأباطيل.

ومع أنه لا بأس به كما ذكر النسائي⁽⁹⁾، بل إن الإمام أحمد نفسه يقول عنه: إنه كان من أصحاب الحديث، إلا أنه تركه؛ لأنه ذهب حديثه، وكان يحدث عن شعبة بالأباطيل، الأمر الذي يؤكد ما ذكرناه من منهج الإمام أحمد في عدم القبول ممن يقع منه التحديث بالأباطيل والغرائب.

الراوي الثالث: عبد الله بن سلمة البصري الأفتس:

قال يحيى بن سعيد: ليس بثقة، لأنه كما قال الفلاس: كان وقاعاً في الناس، ولذلك قال الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه"، ووضح سبب ذلك فقال: كان يجلس إلى أزهر فيحدث أزهر، فنكتب على الأرض كذب وكذب، بل كان خبيث اللسان، وقال النسائي وغيره: متروك⁽¹⁾.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (4/156).

(2) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، 2003م، (3/822).

(3) الجرح والتعديل، (2/368).

(4) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (4/156 - 158).

(5) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، (1/197).

(6) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، (2/238).

(7) السابق: نفس الموضع.

(8) لسان الميزان، لابن حجر، (3/119).

(9) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قُطُوبِغَا الحنفي، (5/157).



فهذا الراوي عُرف بالكذب، فترك أحمد حديثه، على نحو ما بيناه في منهجه - رحمه الله -، ومن هنا ذكر ابن أبي حاتم، أنه كان يكذب، مما يفسر عدم قبول أحمد لروايته⁽²⁾.

الراوي الرابع: عبيد الله بن أبي حميد:

من ذكر الإمام أحمد أن الناس تركوا حديثه⁽³⁾، وفي ترجمته بالفعل ما يؤكد لنا صحة ما قاله الإمام أحمد؛ إذ ورد في ترجمته أنه: ليس بثقة، كما قال النسائي⁽⁴⁾، بل قال فيه: متروك الحديث⁽⁵⁾. وهو أيضاً: منكر الحديث، وضعيف، كما قال أبو حاتم، بل يقلب الأسانيد؛ ولذا فاستحق الترك⁽⁶⁾.

الراوي الخامس: عبيدة بن معتب الضبي، أبو عبد الكريم الكوفي:

قيل: إنه كان سعي الحفظ، ضريرا، متروك الحديث⁽⁷⁾، وقال عبد الله بن أحمد أيضاً: سمعت أبي يقول: ترك الناس حديث عبيدة الضبي⁽⁸⁾.

ويتأكد لنا صحة ما ذهب إليه الإمام أحمد، إذا طالعنا ترجمته التي نقلت أنه: ضعيف، وليس بشيء، كما قال ابن معين⁽⁹⁾، وليس بقوي، كما قال أبو زرعة⁽¹⁰⁾، ويبدو أن هذا الحكم لا ينطبق عليه في غالب الأحوال، وإنما بعد أن تغير؛ ولذلك كان شعبة يقول: أخبرني عبيدة بن معتب قبل أن يتغير؛ ومن هنا قال ابن عدي: ولعبيدة هذا أحاديث، وهو مع ضعفه يكتب حديثه⁽¹¹⁾، ولعل الإمام أحمد يطلق عليه هذا المصطلح بعد تغيره، لا قبل. والله أعلم.

الراوي السادس: قيس بن الربيع.

وهذا الراوي كان متشيعاً، أي من أصحاب المقالات والمغالين، فقد ضعفه ابن معين، وقال: ليس بشيء، وقال أبو طالب: قلت - يعني لأحمد بن حنبل -: قيس لم ترك الناس حديثه، قال: كان يتشيع، وكان كثير الخطأ في الحديث⁽¹²⁾. وهذا يؤكد ما سبق ذكره عن الإمام أحمد، من ترك حديث الغالين، وأصحاب المقالات والفرق. ويفسر ذلك قول

(1) ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (431/2).

(2) الجرح والتعديل، (115/4).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (30/19).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (31/19).

(5) الضعفاء والمتروكين، (ص 66).

(6) الجرح والتعديل، (312/5).

(7) الجرح والتعديل، (94/6).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (275/19).

(9) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (25/3).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (275/19).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، (60/7).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، (157/7).



شعبة: ذكرتُ قيسَ بنَ الربيعِ حديثَ أبي حصين، فلوددت أن البيت وقع عليّ وعليه؛ حتى يموت، من كثرة ما كان يُعرب علي⁽¹⁾.

الراوي السامع: السري بن إسماعيل.

قال عنه يحيى القطان: استبان لي كذبه في مجلس واحدٍ؛ لإنكاره ما حدث به عن الشعبي؛ لأن الثقات يروون عن أبي حيان التيمي، عن الشعبي، عن ابن عمر⁽²⁾.

وقال النسائي: متروك، وقال غيره: ليس بشيء⁽³⁾. ومن هنا بحسب منهج الإمام أحمد: ترك الناس حديثه، كما قال رحمه الله⁽⁴⁾.

الراوي الثامن: المسيب بن شريك، أبو سعيد التميمي الشقري الكوفي:

تشير أقوال العلماء إلى أنه مضعف، فقد قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: "ترك الناس حديثه"، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال مسلم وجماعة: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف⁽⁵⁾.

الراوي التاسع: محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العزّمي:

وقد عُرف بالتحديث بالأباطيل، ومن هنا قال فيه الإمام أحمد: ترك الناس حديثه، قال ابن عدي: حدّث بالبواطيل عن الثقات، والضعف على رواياته بيّن، وقد اجتمع المحدثون على ذلك.

ومن أهم ما ورد فيه قول ابن حبان: كان صدوقاً إلا أنّ كتبه ذهبت، وكان رديء الحفظ، فجعل يحدّث من حفظه ويهم؛ فكثر المناكير في روايته⁽⁶⁾.

(1) المرجع السابق، (160/7).

(2) تمذيب الكمال في أسماء الرجال، (229/10).

(3) ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (117/2).

(4) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، (537/4).

(5) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (114/4).

(6) ينظر: التاريخ لابن معين برواية الدوري، (529/2)، العلل ومعرفة الرجال، (90/1).



الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين. ويعد:
فأشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها خلال هذه الدراسة في مصطلح: "ترك الناس حديثه" لدى الإمام أحمد بن حنبل، والتي منها:

- 1- لفظة الترك في اللغة تدور حول معانٍ عدة، وقد متفاوتت هذه المعاني وتختلف باختلاف السياقات والاستخدامات، فهو التحلي والاستغناء، وكل ذلك متحقق وملتحق مع موضوع بحثنا، فاللغة والاصطلاح يلتقيان في معاني هذا المصطلح.
- 2- الترك في اصطلاح أكثر الأصوليين والفقهاء: هو كَفَّ النفس عن الإيقاع، فهو فعل نفسي، وقيل: إنه ليس بفعل.
- 3- العبرة بالترك عند المحدثين هي إجماع المحدثين على ترك الراوي، وإلا لو كان لسبب آخر، فلا يعتبر به، على نحو ما عبر عنه المحدثون.
- 4- يتلخص منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل عمومًا في عدة مبادئ أهمها: الاعتماد على العدل والثقة، والتوسط في التقدير، والانتباه للمعايير العلمية، وتوخي الحذر، وعدم الجزم.
- 5- يعدّ مصطلح: «ترك الناس حديثه» من المصطلحات المهمة، والمعروفة في هذا المجال، وربما كان ألصق بالإمام أحمد رحمه الله.
- 6- لهذا المصطلح أهمية لدى الإمام أحمد في تعديل الرجال وتجريحهم؛ ومن ثم بناء حكم يقضي بالقبول والرفض لرواية من قيلت فيه هذه العبارة.
- 7- تعني عبارة: «ترك الناس حديثه» عند الإمام أحمد بن حنبل أنه إذا ترك شخص حديثه، ولم يتناقله الناس، فإن ذلك يشير إلى أن حديثه قد يكون ضعيفًا، أو مشكوكًا في صحته.
- 8- هذا المصطلح هو جزء من منهج الإمام أحمد في تقييم صحة الرواة والأحاديث.
- 9- للإمام أحمد منهج منضبط في الحكم على الراوي بهذا المصطلح، قوامه مبادئ أساسية، هي:
 - أ - إذا عرف الراوي بالمنكير.
 - ب - إذا اشتهر الراوي بالكذب.
 - ج - إذا كان الراوي غير ثقة.
 - د - إذا اشتهر الراوي بالوضع.
 - هـ - من اشتهر بالوقوع في الاختلاط.
 - و - إذا اشتهر بالتحديث بالأباطيل.
 - ز - الرواة الغلاة في مسائل الاعتقاد.
 - ح من عرف بقلب الأسانيد ورفع المراسيل.
 - ط- رواية الأخباريين الملفقين.
- 10- عند أحمد ليس بالضرورة أن تجتمع هذه الصفات، بل صفة واحدة كافية في ترك الناس حديثه.



أهم التوصيات:

1- علينا أن نقدر الجهود العظيمة التي بذها الإمام أحمد بن حنبل في هذا المجال، ونستفيد من منهجه في تحقيق الحكم على الرواة.

2- النظر بالتأمل الشديد في مقاصد أئمة النقد كأحمد وغيره في أحكامهم على الرواة، ودراسة ألفاظ الجرح لديهم.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

1. أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق: كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1402هـ.
2. إتخاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 1420هـ.
3. أعلام التراث الإسلامي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط1، 1981م.
4. أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، تحقيق: نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة، مؤسسة السّماحة، مؤسسة الرّيان، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ.
5. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملّقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1425هـ.
6. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
7. تاريخ بغداد، للبغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ.
8. تاريخ دمشق، لابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط1، 1415هـ.
9. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ.
10. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1399هـ.
11. تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ.
12. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م.
13. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قُطُوبُغَا الحنفي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز نعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط1، 1432هـ.
14. الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث، لإبراهيم النحاس، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، ط1، 1430هـ.
15. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1271هـ.
16. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي، ط4، 1405هـ.
17. سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة 1401هـ.



18. شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1407هـ.
19. شرح مختصر الروضة، للطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407هـ.
20. الضعفاء الكبير، للعقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ.
21. الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ.
22. طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، د. محمود الطناحي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1413هـ.
23. الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار بيروت للطباعة والنشر، ط1، 1389هـ.
24. العبر في خبر من غير، للذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسونى زغلول، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1432هـ.
25. العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2، 1422هـ.
26. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عنى بنشره: ج. براجستر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1351هـ.
27. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية، ط1، القاهرة، 1380هـ.
28. الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ.
29. الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ط1، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
30. لسان العرب، لابن منظور، ط1، دار صادر، دار بيروت، 1955م.
31. لسان الميزان، لابن حجر، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للطبوعات بيروت، لبنان، ط2، 1390هـ.
32. مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه، د. خالد كبير علال، دار البلاغ، الجزائر، ط1، 1424هـ.
33. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ.
34. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1999م.
35. مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، لمحمد بن علي بن آدم بن موسى، دار المغني، الرياض، ط1، 1427هـ.
36. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط1، 1419هـ.
37. المغني في الضعفاء، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ط1، دار المعارف، حلب، 1391هـ.
38. ميزان الاعتدال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1382هـ.
39. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، المحقق: عصام الصبابي - عماد السيد، دار الحديث، القاهرة، ط5، 1418هـ.
40. الوافي بالوفيات، للصفدي، ط1، دار النشر فرانز شتاينزب قيسبادن، 1401هـ.